

Distr.: General
20 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤١/٧٢. ويشدد الأمين العام في التقرير على الحاجة إلى معالجة عدم المساواة من أجل القضاء على الفقر وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع التركيز على الاتجاهات في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويقترح الأمين العام سياسات واستراتيجيات لمكافحة عدم المساواة والقضاء على الفقر بهدف تحقيق التنمية المستدامة للجميع، وهو يسلط الضوء على مداوات الدورة السادسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات المقدمة لكي تنظر فيها الجمعية العامة.



أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٧٢ إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، مع التركيز بشكل خاص على الاتجاهات في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وأكدت الجمعية العامة مجدداً أن لجنة التنمية الاجتماعية تمثل المحفل الرئيسي في الأمم المتحدة لإجراء حوار عالمي مكثف بشأن مسائل التنمية الاجتماعية. وأكدت مجدداً كذلك أن اللجنة ستسهم في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في إطار ولايتها الحالية، عن طريق دعم الاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة، بما يجسد الطابع المتكامل للأهداف بالإضافة إلى الروابط بينهما.

٢ - وفي هذا التقرير^(١)، يقدم الأمين العام لمحة عامة عن الاتجاهات في عدم المساواة بين البلدان ودخلها، ويدرس السياسات والاستراتيجيات والنهج الابتكارية لمعالجة عدم المساواة بغية تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهو يتناول الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً ويبرز حالة الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر والشعوب الأصلية، والاحتياجات الخاصة بكل من هذه الفئات. ويُختتم التقرير بتوصيات مقدمة لتنظر فيها الجمعية العامة.

ثانياً - الاتجاهات في عدم المساواة في الدخل والثروة وفي غير الدخل

ألف - الاتجاهات العالمية لعدم المساواة

٣ - يشهد التفاوت في الدخل على المستوى العالمي تراجعاً منذ عام ١٩٩٠، مدفوعاً بتقارب متوسط الدخل بين البلدان وبارتفاع الدخل، لا سيما في الصين والهند. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦، نما دخل الـ ٤٠ في المائة الأدنى دخلاً من السكان بوتيرة أسرع من النمو السكاني في ٦٠ بلداً من أصل ٩٤ بلداً تتوفر عنها البيانات (انظر E/2018/64، الفقرة ٩١).

٤ - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، هناك شواغل رئيسية لا تزال باقية. ويستمر عدم المساواة في العالم على مستويات عالية جداً. ومع أن معامل جيني العالمي انخفض من ٦٨,٧ في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٤,٩ في عام ٢٠١٣^(٢)، فإنه لا يزال أعلى من أي بلد لوحده^(٣)، مما يعني أن توزيع الدخل في العالم متفاوت إلى حد كبير بين مواطني العالم رغم ارتفاع الدخل في العديد من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع في جميع البلدان تقريباً بين

(١) وردت مدخلات من كيانات الأمم المتحدة التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومجموعة البنك الدولي.

(٢) Max Roser, "Global income inequality", Our World in Data, October 2016. Available at <https://ourworldindata.org/global-economic-inequality>

(٣) انظر <https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=CO>

عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦، فقد اتسعت الفجوة بين البلدان الأدنى والأعلى دخلاً بسبب زيادات كبيرة طرأت في البلدان الأعلى دخلاً. وفي حين أن بعض البلدان الأقل دخلاً، مثل إثيوبيا وموزامبيق، زادت ناتجها المحلي الإجمالي للفرد الواحد أكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة نفسها، فإن بلداناً أخرى، مثل بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، لم تشهد إلا زيادة طفيفة، مما يشير إلى الاختلاف في الاتجاهات. وقد نما متوسط دخل النصف الأدنى دخلاً من سكان العالم بشكل كبير (من ١٠٩٠ دولاراً في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ دولارات في عام ٢٠١٣)^(٤)، وذلك بفضل النمو المرتفع في آسيا. ومع ذلك، فإن حصة تلك المجموعة من الدخل العالمي ظلت راکدة منذ عام ١٩٨٥، في حين أن حصة الـ ١ في المائة الأعلى دخلاً ارتفعت وبلغت ذروتها عند نسبة ٢٢ في المائة تقريباً قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٦، كان ما نسبته ٢٠ في المائة من الدخل العالمي من نصيب الـ ١ في المائة الأعلى دخلاً، مقارنة بما نسبته ١٠ في المائة لدى الـ ٥٠ في المائة الأدنى دخلاً^(٥).

٥ - وعلى الشكل نفسه، فإن التفاوت العالمي في الثروة أخذ في الارتفاع، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. وفي عام ٢٠١٧، كان الـ ١ في المائة الأكبر ثروة من سكان العالم يملكون ٨٢ في المائة من الثروة المتولدة، في حين أن النصف الأكثر فقراً (٣,٧ بلايين من الناس) لم يروا أي زيادة في نصيبهم من هذه الثروة^(٦). وفي حين أن الثروة العالمية ارتفعت بشكل كبير، فإن عدم المساواة المتنامية أدى إلى انخفاض متوسط الثروة لكل شخص بالغ في كل مكان باستثناء الصين. ومنذ عام ١٩٨٠، تم تحويل ثروة كبيرة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في جميع البلدان تقريباً، مما أدى إلى إضعاف قدرة الحكومات الوطنية على معالجة عدم المساواة^(٧).

٦ - وفيما يتعلق بعدم المساواة في غير الدخل، أُحرز تقدم كبير، لكن التفاوت لا يزال قائماً في مستويات الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والمياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي والتغذية، وذلك على أساس نوع الجنس والموقع الحضري - الريفي وغير ذلك من العوامل. وعلى الصعيد العالمي، هناك حوالي ٦١٧ مليوناً (٥٨ في المائة) من الأطفال والمراهقين في سن التعليم الابتدائي والمتوسط لا يحققون الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات؛ وعلاوة على ذلك، فإن حوالي ثلثهم يذهبون إلى المدرسة، ولكنهم لن يبلغوا الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة عند إكمالهم دراستهم الابتدائية. وهؤلاء الأطفال هم أساساً من الأسر ذات الدخل المنخفض ويعيشون في المناطق الريفية. واستناداً إلى بيانات ٦٢ بلداً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، أظهر ١٢ بلداً فقط تكافؤاً بين أطفال المناطق الحضرية والمناطق الريفية (انظر E/2018/64).

٧ - وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للصحة الأساسية زادت بنسبة ٤١ في المائة منذ عام ٢٠١٠، إذ بلغت ٩,٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٦، فإن ما يقرب من ٤٥ في المائة من جميع البلدان، و ٩٠ في المائة من أقل البلدان نمواً، لديها أقل من طبيب واحد لكل ١٠٠٠ شخص، كما أن أكثر من ٦٠ في المائة من هذه البلدان لديها أقل من ٣ ممرضات أو قابلات لكل ١٠٠٠ شخص.

(٤) انظر <https://ourworldindata.org/global-economic-inequality>.

(٥) Facundo Alvaredo and others, eds, *The World Inequality Report 2018* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 2018).

(٦) Oxfam International, *Reward Work, Not Wealth* (Oxford, January 2018).

(٧) Alvaredo, *World Inequality Report 2018*.

ومن بين ١٥١ مليون طفل (٢٢ في المائة) دون سن الخامسة في العالم يعانون من التقزم في عام ٢٠١٧، كان ٥٣,٨ مليون طفل يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٥٨,٧ مليون طفل في جنوب آسيا و ٥,١ مليون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٨). وفي حين أن ٥١ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من الهزال - انخفاض الوزن بالنسبة للطول - فقد كان هناك ٣٨ مليون طفل يعانون من البدانة في عام ٢٠١٧. ومن بين ٨٧٠ ٠٠٠ حالة وفاة مرتبطة بقوة بمياه الشرب غير الآمنة والمرافق الصحية غير الآمنة وقلّة النظافة الصحية في عام ٢٠١٦، وقع ٣٢٩ ٠٠٠ من حالات الوفاة هذه بين الأطفال دون سن الخامسة، ومعظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب شرق آسيا^(٩). وتشير التقديرات إلى أن ٤٢ في المائة من خدمات المياه في عام ٢٠١٥ اعتبرت غير مأمونة (أي أنها مياه سطحية أو غير محسّنة أو محدودة) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنسبة ١ في المائة فقط في أمريكا الشمالية وأوروبا. ولم يحصل سوى ٥٠ في المائة من وسط وجنوب آسيا و ٢٨ في المائة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على التغطية بخدمات الصرف الصحي الأساسية بنسبة ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٨٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(١٠).

٨ - وتستمر أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالوصول إلى سوق العمل، وفي مستويات البطالة، وظروف العمل، رغم التقدم الملحوظ الذي تحقق خلال السنوات العشرين الماضية. كما أن المعدل العالمي لمشاركة المرأة في قوة العمل (٤٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٨) أقل بـ ٢٦,٥ نقطة مئوية من معدل مشاركة الرجل، ويزيد معدل البطالة العالمي للمرأة (٦ في المائة في عام ٢٠١٨) بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية تقريباً عن معدل الرجال. ومن المرجح أيضاً أن تواجه المرأة نوعية رديئة من الوظائف فضلاً عن حصولها على أجر أقل^(١١).

٩ - وهناك فجوات رقمية كبيرة بين البلدان والمناطق، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما أفريقيا وأقل البلدان نمواً. فعدد اشتراكات الحزمة العريضة المتنقلة لكل ١٠٠ من السكان في البلدان المتقدمة النمو يزيد على ضعفهم في البلدان النامية، في حين أن الفجوة بين البلدان النامية الأكثر ارتباطاً بالشبكات وأقل البلدان نمواً قد ازدادت في السنوات الأخيرة. كما يرجح أن يستفيد المشتركون في البلدان المتقدمة من حزمة عريضة أعلى مستوى من الحزمة المتاحة للمشاركين في البلدان النامية. وتتجلى هذه الفجوات في مستويات استخدام الإنترنت وكذلك الارتباط الإلكتروني^(١٢).

باء - التنوع الإقليمي في عدم المساواة في الدخل

١٠ - على الرغم من أن أفريقيا شهدت أداءً اقتصادياً قوياً خلال العقدين الماضيين، فإنها لا تزال واحدة من المناطق الأدنى مساواة في العالم، وهي حالة تقوض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وإلى تعزيز

(٨) منظمة الصحة العالمية واليونيسف ومجموعة البنك الدولي، مستويات واتجاهات في سوء التغذية لدى الأطفال: النتائج الرئيسية لطبعة عام ٢٠١٨ من "التقديرات المشتركة لسوء التغذية لدى الأطفال" (جنيف، ٢٠١٨).

(٩) E/2018/64.

(١٠) منظمة الصحة العالمية واليونيسف، التقدم المحرز في توفير مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، ٢٠١٧ (جنيف، ٢٠١٧).

(١١) منظمة العمل الدولية، العمالة الدولية والآفاق الاجتماعية، الاتجاهات المتعلقة بالمرأة ٢٠١٨ (جنيف، ٢٠١٨).

(١٢) الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير قياس مجتمع المعلومات لعام ٢٠١٧، المجلد الأول (جنيف، ٢٠١٧).

النمو الشامل للجميع. وفي المتوسط، فإن دخل أغنى ٢٠ في المائة من سكان أفريقيا يفوق بعشرة أضعاف دخل الـ ٢٠ في المائة الأشد فقراً. أما المعدل المقابل في البلدان النامية الأخرى، فهو أقل من تسعة أضعاف في المتوسط. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١، انخفض متوسط عدم المساواة في الدخل بشكل متواضع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفقاً لنتائج ٢٩ بلداً لديها بيانات جيني كافية. وتمثل هذه البلدان ٨١ في المائة من سكان هذا الجزء من القارة. ومع ذلك، هناك تباين كبير في اتجاهات عدم المساواة في جميع المناطق الفرعية^(١٣).

١١ - وقد شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحولاً اجتماعياً اقتصادياً هائلاً، يسّر النمو الاقتصادي القوي والمستدام. وبينما يبدو أن بلدان المنطقة قد نمت معاً خلال العقود الماضية، فإن عدم المساواة بين البلدان لم يتحسن بالضرورة من حيث القيمة المطلقة^(١٤). وفي المتوسط، زاد التفاوت في الدخل في المنطقة على النحو الذي يبينه معامل جيني الخاص بها، والذي ارتفع من ٣٣,٥ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ٣٨,٤ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، استناداً إلى بيانات من ٤٦ بلداً. وقد نتجت هذه الزيادة المتوسطة نتيجة ارتفاع كبير في عدم المساواة في الدخل في العديد من البلدان، بما في ذلك في العديد من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، مصحوباً بانخفاض في عدم المساواة في ٦٠ في المائة من البلدان. وتشير التقديرات إلى أنه كان من الممكن إخراج حوالي ١٥٣ مليون شخص إضافي من دائرة الفقر لو لم يتزايد عدم المساواة في البلدان العشرة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العقد الماضي. كما يستمر وجود تفاوتات كبيرة في إمكانية الحصول على الفرص في العديد من بلدان المنطقة. ولدى جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا وجنوب شرق آسيا أعلى مستويات عدم تكافؤ الفرص، لا سيما فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على أنواع الوقود النظيف، والتحصيل العلمي العالي والثانوي، وملكية حساب مصرفي^(١٥).

١٢ - وفي المنطقة العربية، وبالرغم من الانتعاش الذي شهده النمو الاقتصادي مؤخراً، توجد تفاوتات كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط والبلدان العربية الأخرى^(١٦). ويستمر التفاوت في المجال الصحي في جميع أنحاء بلدان المنطقة ودخلها حيث تعتبر النساء وفقراء الريف الأكثر تأثراً. وفي حين أن المنطقة أحرزت تقدماً كبيراً في صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي (٩٢ في المائة في عام ٢٠١١)، فقد ازداد عدم التكافؤ في فرص التعليم في العديد من البلدان نتيجة للنزاعات التي أدت إلى أزمة لاجئين إنسانية لم يسبق لها مثيل، وأوجدت جيلاً جديداً من الناس الذين يعيشون في الفقر والإقصاء، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة تعميق عدم المساواة^(١٧).

(١٣) Ayodele Odusola and others (eds.), *Income Inequality Trends in sub-Saharan Africa: Divergence, Determinants and Consequences – Overview* (United Nations Development Programme (UNDP), 2017)

(١٤) Arun Frey, *The case for convergence: assessing regional income distribution in Asia and the Pacific*, Social Development Division Working Paper Series (forthcoming)

(١٥) *عدم المساواة في آسيا والمحيط الهادئ في عصر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠* (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم البيع E.18.II.F.13)

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ”منظورات حول تحديات عدم المساواة في المنطقة العربية“، آلية التنسيق الإقليمي، إحاطة عن مسائل تقرير التنمية المستدامة العربية (٢٠١٥).

(١٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ”عدم المساواة في أهداف التنمية المستدامة: مكافحة عدم المساواة المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية“ (٢٠١٦).

١٣ - وفي حين أن مستويات عدم المساواة في بلدان أمريكا اللاتينية هي من بين أعلى مستويات عدم المساواة في العالم، فقد انخفض التفاوت في الدخل في المتوسط منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النمو السريع في متوسط دخل الفرد في أدنى شرائح الدخل. غير أن وتيرة الانخفاض تباطأت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦. ووفقاً لبيانات أحدث الدراسات الاستقصائية للأسر، شكل دخل الخمس الأكثر ثراء حوالي ٤٥ في المائة من إجمالي دخل الأسرة، مقارنة بـ ٦ في المائة لدى الخمس الأكثر فقراً. ويعادل دخل أغنى ١٠ في المائة من السكان ما يقارب دخل ٦٠ في المائة من السكان. وعلاوة على ذلك، فإن الـ ١ في المائة من السكان الأكثر ثراء يمثلون نسبة أكبر من مجموع الدخل في أمريكا اللاتينية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة في مناطق أخرى^(١٨).

١٤ - وفي العالم المتقدم النمو، نما التفاوت في الدخل والثروة بسرعة في بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا الناطقة باللغة الإنكليزية، كما نما بشكل معتدل في بقية أوروبا واليابان. ففي أوروبا الغربية، على سبيل المثال، ارتفعت بشكل طفيف حصة الدخل الوطني المكتسب لدى الـ ١ في المائة الأكثر ثراء بين السكان خلال الفترة نفسها، من ١٠ في المائة إلى ١٢ في المائة، في حين أن حصة الدخل الوطني المكتسب لدى النصف الأكثر فقراً انخفضت بشكل طفيف من ٢٤ في المائة إلى ٢٢ في المائة^(١٩). وينمو التفاوت في الدخل بين الأجيال في أوروبا على الرغم من استقراره النسبي على المستوى الإجمالي. وانخفض خطر الفقر النسبي بشكل ملحوظ بين كبار السن، لكنه ازداد بشكل كبير بين الشباب بسبب بطالة الشباب الطويلة والممتدة. كما أن عدم المساواة في الدخل يختلف اختلافاً ملحوظاً بين الفئات العمرية: فنسبة حصة دخل الفئات الأكثر ثروة إلى دخل الفئات الأكثر فقراً أقل بكثير بين الأشخاص الذين يبلغ عمرهم ٦٥ سنة أو أكثر من السكان في سن العمل^(٢٠).

جيم - عدم المساواة داخل البلدان

١٥ - تقدم الاتجاهات في عدم المساواة الاقتصادية داخل البلدان صورة مختلطة، حيث أن كثيراً من البلدان شهدت زيادة كبيرة في عدم المساواة في الدخل في العقود الأخيرة بينما شهدت بلدان أخرى انخفاضاً. ويعود السبب الرئيسي في زيادة عدم المساواة في الدخل داخل البلدان إلى زيادة حصة أصحاب الدخل من فئة الـ ١ في المائة الأعلى دخلاً. وفي العالم المتقدم النمو، نما تفاوت الدخل والثروة بسرعة في أستراليا وأيرلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن نموه كان متواضعاً في أوروبا القارية واليابان. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ضاعف أعلى ١ في المائة من أصحاب الدخل تقريباً نصيبهم من دخل البلد بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٦ (من ١١ في المائة إلى ٢٠ في المائة)، في حين أن النصف الأكثر فقراً من السكان شهد انخفاضاً في نصيبه من الدخل الوطني بنسبة النصف تقريباً (من ٢١ في المائة إلى ١٣ في المائة). وقد كان الارتفاع في عدم المساواة في الثروة أكثر حدة: فقد ارتفعت نسبة ثروة أغنى ١ في المائة من السكان إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٤، بعد أن كانت

(١٨) البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية لعام ٢٠١٧ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم البيع E.18.II.G.3).

(١٩) Alvarado, *World Inequality Report 2018*.

(٢٠) Tingyun Chen and others, "Inequality and poverty across generations in the European Union", International

.Monetary Fund (IMF) Staff Discussion Note, SDN/18/01 (2018).

٢٢ في المائة عام ١٩٨٠. كما ارتفعت معدلات عدم المساواة في الدخل في الاقتصادات الناشئة الكبيرة أيضاً حيث حررت اقتصاداتها وأخذت بعملية عميقة لتحرير القوانين والنظم^(٢١).

١٦ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفقاً لبيانات من ٢٩ بلداً، انخفض انعدام المساواة في الدخل بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١ في ١٧ بلداً يغلب على اقتصادها الطابع الزراعي، وارتفع في ١٢ بلداً تعتمد اقتصاداتها أساساً على قطاع النفط والتعدين^(٢٢).

١٧ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، انخفض عدم المساواة في الدخل بين التسعينات والعقد الثاني من هذا القرن في ٦٠ في المائة من البلدان التي لديها بيانات، وطراً أكبر انخفاض في ملديف، تليها فيرغيزستان وأذربيجان وجورجيا. وفي المقابل، ازداد عدم المساواة في الدخل في بقية البلدان، بما في ذلك في أربعة من البلدان الخمسة الأكثر اكتظاظاً بالسكان: الصين، تليها إندونيسيا وبنغلاديش والهند. إن الزيادة الحادة في عدم المساواة في هذه البلدان المكتظة بالسكان هي التي أدت إلى الزيادة الإجمالية في عدم المساواة في الدخل في المنطقة ككل^(٢٣).

١٨ - واستناداً إلى بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر، انخفض التفاوت في الدخل بشكل ملحوظ في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. وانخفض معامل جيني لعدم المساواة في الدخل بأكثر من ١ في المائة سنوياً في ١٤ بلداً. وفي بقية البلدان، ظل عدم المساواة كما هو أو لم يرتفع إلا بشكل طفيف في تلك الفترة. ولكن منذ عام ٢٠٠٨ فصاعداً، تناقص عدد البلدان التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى سبعة بلدان بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، وإلى خمسة فقط بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وعلى الرغم من الانخفاض في عدم المساواة في الدخل، تظهر البيانات الضريبية أن عدم المساواة في الثروة ظل مرتفعاً بعناد منذ الثمانينات في أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، فإن البلدان النامية تفتقر بوجه عام إلى البيانات الإدارية السليمة بشأن ضريبة الدخل، مما يحدّ من تحليل الأنماط والاتجاهات في معظم البلدان^(٢٤).

١٩ - وبالإضافة إلى ارتفاع عدم المساواة في الدخل، يستمر عدم المساواة داخل البلدان على أساس السن والجنس وحالة الإعاقة والعرق والإثنية والطبقة والدين والوضع من حيث الهجرة وغير ذلك من الأوضاع. وتتجلى أوجه عدم المساواة هذه في التفاوت الكبير في مستويات الحصول على الفرص، مثل الوظائف والتعليم والخدمات الصحية وصنع القرار والأصول، وكذلك في النتائج، بما في ذلك مستويات التعليم والوفيات، والتي لا تتحسن بالسرعة الكافية.

٢٠ - وقد أحرز تقدم في تحقيق المساواة في الوصول إلى التعليم حسب نوع الجنس منذ عام ١٩٨٠، ولكن الفتيات لا يزالن متخلفات في العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي الشرق الأوسط، وفي جنوب ووسط آسيا. وعلى سبيل المثال، لا يزال معدل الإناث إلى الذكور في إجمالي معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية أقل من ١ (أي أن عدد الإناث المسجلين أقل من عدد الذكور المسجلين) في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، على الرغم من أنه ارتفع من ٠,٥ في

(٢١) Alvaredo, *World Inequality Report 2018*

(٢٢) Odusola and others (eds.), *Income Inequality Trends in sub-Saharan Africa*

(٢٣) *Inequality in Asia and the Pacific in the Era of the 2030 Agenda for Sustainable Development*

(٢٤) *Social Panorama of Latin America 2017*

الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ إلى ٠,٨ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وفي مقابل ذلك، فإن الفجوة بين الجنسين في التعليم أغلقت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٢٥).

٢١ - وهناك أيضا عدم مساواة صارخ في حالة الأطفال داخل البلدان، حيث يتعرض أطفال الأسر الفقيرة والمناطق الريفية والمراهقات لخطر التخلف عن الركب بصورة أكبر من تعرض الفئات الأخرى. بحلول عام ٢٠٣٠، على سبيل المثال، من المتوقع أن ثلاثة أرباع الأطفال الذين يعيشون في أفقر الأسر في بلدهم لن يحققوا غاية هدف التنمية المستدامة لمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، مقارنة مع ربع الأطفال الذين يعيشون في أغنى الأسر. ويتجلى عدم المساواة أيضا في توافر البيانات. ويمنع الافتقار إلى بيانات مصنفة تفصيلياً إجراء تقييم للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأقليات الإثنية والأطفال ذوو الإعاقة والأطفال المهاجرون. فبعض الأطفال الأكثر ضعفاً في العالم، مثل أولئك الذين يعيشون في المؤسسات الإصلاحية أو في الشارع، غالباً ما لا يتم تسجيلهم في الدراسات الاستقصائية للأسر^(٢٦). ويعد الوصول إلى هذه البيانات ضرورياً للإجابة عن الأسئلة ذات الصلة وتقييم النتائج.

٢٢ - وفي داخل البلدان، يستمر وجود جوانب هامة من عدم المساواة في البيئة والهياكل الأساسية. ويعاني الناس الذين يعيشون في الفقر من آثار التلوث وتغير المناخ وتدهور البيئة بصورة كارثية. ويؤثر تدمير النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه تأثيراً كبيراً على المجتمعات المحلية التي تعتمد على هذه الموارد في كسب عيشها. وفي معظم البلدان النامية، ينعكس تفاوت الدخل والإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية أو المناطق دون الوطنية في توفر المياه الأساسية والصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي جميع البلدان تقريباً، تتوفر مياه الشرب والمرافق الصحية المدارة بأمان في المناطق الحضرية أكثر من توفرها في المناطق الريفية. وفي نصف البلدان التي لديها بيانات، تتوفر مياه الشرب المدارة بأمان في المناطق الحضرية بنسبة تزيد بأكثر من ٣٠ في المائة عن توفرها في المناطق الريفية. كما يمكن أن تؤثر أوجه عدم المساواة الأخرى، والتي تعكس الواقع الجنساني والإثنية والسن والإعاقة والحالات الصحية الأخرى، على الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي^(٢٧).

٢٣ - وفي البلدان الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل، لا تزال الفجوة في مستويات الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية واستخدامها - المعروفة بالفجوة الرقمية - واسعة إلى حد كبير عبر مختلف الشرائح السكانية الاجتماعية الاقتصادية ومختلف الأقاليم الوطنية. ويعود ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى البنية التحتية الرقمية، وانعدام القدرة على تحمل التكاليف، وضعف المهارات. ففي ثلثي بلدان العالم، على سبيل المثال، تفوق نسبة الرجال نسبة النساء بين مستخدمي الإنترنت، كما أن وصول الأسر في المناطق الريفية إلى الإنترنت محدود إن كان موجوداً أصلاً^(٢٨).

Janet G. Stotsky and others, "Trends in gender equality and women's advancement", IMF Working Paper, (٢٥) .WP/16/21 (2016).

(٢٦) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التقدم لكل طفل في عصر أهداف التنمية المستدامة (نيويورك، ٢٠١٨).

(٢٧) منظمة الصحة العالمية واليونيسف، التقدم المحرز في توفير مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، ٢٠١٧.

(٢٨) الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير قياس مجتمع المعلومات.

ثالثاً - سياسات واستراتيجيات مكافحة عدم المساواة وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة عام ٢٠٣٠

ألف - الحفاظ على النمو الشامل للجميع

٢٤ - مع أنه لا يوجد نهج واحد لمكافحة عدم المساواة يناسب الجميع، توجد استراتيجيات عامة يمكن للحكومات والمجتمع الدولي تنفيذها لمنع ارتفاع معدلات عدم المساواة على الصعيدين الوطني والعالمي. وبما أن الفقر المتبقي في العالم يعتبر أقل استجابة للنمو الاقتصادي، فإن من الأهمية بمكان تعزيز النمو الشامل للجميع والمستدام، والذي يساعد الناس على المساهمة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه بأقل تأثير ممكن على البيئة. وللتمكن من تعزيز النمو الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي في آن واحد، يتصدى العديد من البلدان لمجالين ذي أولوية: الارتقاء بمهارات القوى العاملة من خلال التعليم وتنمية المهارات؛ وإعادة توزيع الدخل أو الثروة من خلال السياسات المالية. كما تعمل بلدان أخرى على تعزيز إدماج الفئات المحرومة وعلى معالجة الحواجز التي تحول دون الإدماج من خلال الاستثمار في الصحة والزراعة والبنية التحتية والتكنولوجيا.

٢٥ - وتعتبر السياسات المالية الأدوات الأساسية لإعادة توزيع الدخل. وهي تقلل عموماً من عدم المساواة في الدخل، ولكنها قد تزيد الفقر في بعض البلدان إذا كانت الزيادة في العبء الضريبي أكبر من التحويلات التي تتلقاها الجماعات ذات الدخل المنخفض. ويمكن أيضاً أن تكون مكلفة للغاية. لذلك يجب تصميم سياسات الضرائب والنفقات بعناية لتحقيق هدي التوزيع والكفاءة معاً. وبصفة عامة، فإن الضرائب التصاعدية وزيادة حصة الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي (أي حصة التحويلات المباشرة والمعاشات التقاعدية والإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان) تؤثر تأثيراً إيجابياً على توزيع الدخل، مما يسهم في خفض عدم المساواة^(٢٩). كما أن الضرائب المباشرة وخصوصاً التحويلات المباشرة هي المكونات التي لها تأثير يحقق المساواة بشكل عام. ومن بين البلدان المتوسطة الدخل، حققت البرازيل وجنوب أفريقيا تقدماً ملحوظاً نحو إقامة مجتمع أكثر عدلاً بفضل الميزانيات الكبيرة الموجهة لإعادة التوزيع المالي والحصة الكبيرة المخصصة للتحويلات المباشرة - ٤,٢ في المائة و ٣,٨ في المائة على التوالي^(٣٠).

٢٦ - وقد سمحت النهج المبتكرة لجمع الضرائب، بما في ذلك زيادة استخدام الضرائب على التبغ والكحول والممتلكات والطاقة والمعاملات المالية، لبلدان مثل إكوادور والبرازيل وجنوب أفريقيا والفلبين بتوسيع نطاق التغطية الصحية وخدمات الحماية الاجتماعية والحد من عدم المساواة^(٣١).

٢٧ - وينبغي أن يراعى المنظور الجنساني بشكل منهجي وأن يُدمج في سياسات النمو الشامل للجميع لتحقيق الإمكانات الكاملة للمرأة. ومن خلال القيام بذلك، وعن طريق الأخذ بتدابير تستهدف دعم التحاق الفتيات بالمدارس، على سبيل المثال، تمكنت بلدان مثل رواندا من معالجة عدم المساواة بين

(٢٩) Jorge Martinez-Vazquez, Blanca Moreno-Dodson and Violeta Vulovic, "The impact of tax and expenditure policies on income distribution: evidence from a large panel of countries", International Center for Public Policy Working Paper, 12-25 (2012).

(٣٠) Nora Lustig, "Inequality and fiscal redistribution in middle-income countries: Brazil, Chile, Colombia, Indonesia, Mexico, Peru and South Africa", Commitment to Equity Working Paper 31 (2015).

(٣١) صندوق النقد الدولي، "السياسة المالية وعدم المساواة في الدخل"، ورقة سياسات (٢٠١٤).

الجنسين بطريقة فعالة. وقد أصبحت رواندا الآن من بين البلدان التي حققت، منذ عام ٢٠٠٠، أكبر قدر من التحسين في مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي يحسب عالمياً على أساس مستويات الالتحاق بالمدارس والمشاركة في سوق العمل والتمكين^(٣٢).

٢٨ - ويتطلب تعزيز النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة في آن واحد وضع سياسات تخلق بيئة مواتية للاستثمار في الأعمال، وفي روح المبادرة التجارية، كما يتطلب دعماً من المانحين من أجل توسيع نطاق العمالة، وزيادة الأجور، وتوسيع ملكية الأصول، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز إدارة المالية الحكومية.

باء - الاستثمار بهدف تعزيز المساواة في الوصول إلى الخدمات

٢٩ - في العديد من البلدان، لا يزال هناك تفاوت كبير في الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، والمياه ومرافق الصرف الصحي المأمونة، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية، استناداً إلى الدخل، والجنس، والإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية، والموقع الجغرافي، والمحددات الاجتماعية الأخرى. فأوجه التباين هذه تعتبر حواجز بالغة الأهمية تعترض سبيل تكافؤ الفرص.

٣٠ - ويشجع التعليم والتدريب الإنصاف والإدماج الاجتماعي لأنهما يرفعان من إنتاجية القوة العاملة وجودتها ومهارات الابتكار لديها. ونتيجة لذلك، هناك ارتفاع في أعداد العاملين الأفضل تعليماً ومهارة، فهم يعتبرون أكثر قابلية للتوظيف ويمكنهم أن يكسبوا المزيد مع تمتعهم بقدرة أكبر على الانخراط في المجتمع. ومن شأن الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات، وخاصة توفير المزيد من الموارد التعليمية (بما في ذلك المعلمون المؤهلون تأهيلاً عالياً، والدورات الدراسية المتقدمة، وبرامج قوية في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، والفرص خارج المناهج الدراسية) للمدارس العامة الريفية والحضرية ذات النوعية المتدنية، أن يساهم في خفض التفاوت في التعليم وعدم المساواة في الدخل داخل البلدان وفيما بينها. وفي سياق اقتصاد تتزايد عولمته واستناده إلى المعرفة، تعتبر من الأمور الأساسية مواءمة تعليم الناس ومعارفهم ومهاراتهم مع متطلبات سوق العمل، وكذلك مراعاة التركيبة السكانية والتطورات التكنولوجية والمنافسة العالمية.

٣١ - ولتدخلات السياسة العامة في المحددات الاجتماعية الرئيسية للصحة، بما فيها برامج التعليم والحماية الاجتماعية والسياسات المالية والتنمية الحضرية والبنية الأساسية، أهميتها في الحد من عدم المساواة في المجال الصحي. فعلى سبيل المثال، قدمت برامج التحويلات النقدية المشروطة الموجهة فوائد صحية صافية في البلدان المتوسطة الدخل وبعض البلدان المنخفضة الدخل. كما تبين أن التدابير الوقائية التي تحسن أحوال السكن، وإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المأمونة، ونشر المعلومات عن ممارسات النظافة الصحية السليمة، لا سيما في المناطق المحرومة الريفية والنائية، تؤثر بالقدر نفسه على النتائج الصحية^(٣٣). وعلى سبيل المثال، تحتاج البلدان الأفريقية التي لا تزال تواجه عبء الأمراض السارية، فضلاً عن العبء المتزايد للأمراض غير السارية، إلى تعزيز نظم الرعاية الصحية وتحسين الإنصاف

(٣٢) Oxfam, *Development Finance and Inequality: Good practice in Ecuador, Rwanda and Thailand* (Oxford, 2013).

(٣٣) منظمة الصحة العالمية، *اقتصاد المحددات الاجتماعية للصحة ولعدم المساواة في الصحة: كتاب مرجعي* (جنيف، ٢٠١٣).

في الوصول إلى الخدمات الصحية من أجل تحقيق حياة صحية للجميع^(٣٤). وبحلول عام ٢٠١٥، تمكن ٢٧ بلداً في أفريقيا من تحقيق زيادة في إجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة^(٣٥).

٣٢ - إن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وهو موضوع يؤثر على الناس في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، ينبع أساساً من عدم المساواة، أي من عدم القدرة على الحصول على الغذاء التغذوي بسبب الفقر، وليس بسبب عدم توفر ذلك الغذاء. وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن تنمية الزراعة والصناعات الزراعية تلعب دوراً حاسماً في عملية النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وفي الأمن الغذائي والحد من الفقر والجوع. وفي أفريقيا، تدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سياسات تطوير الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية التي تشمل صغار المزارعين والمرأة والشباب. وقد قام الاجتماع الخاص الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٧ بشأن موضوع "الابتكارات في تطوير البنية التحتية وتعزيز التصنيع المستدام" في سياق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، بتأييد المبادرة الأفريقية الموسعة لتسريع تنمية الأعمال والصناعات الزراعية كأداة ليس لتعزيز إنتاج الأغذية فحسب وإنما كذلك لتقوية القدرات المحلية، وتعزيز الدخل، وإيجاد الفرص للعمل اللائق، وخاصة لشباب المناطق الريفية وللنساء^(٣٦).

٣٣ - ولخفض التفاوت في ميدان الطاقة المستدامة أهمية أساسية في الحد من عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية. وتنفق الأسر ذات الدخل المنخفض عادة حصة من دخلها على الطاقة تفوق الحصة التي تنفقها الأسر الأكثر ثراءً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مخاطر التعرض لتلوث الهواء الداخلي ترتفع لدى الجماعات والمجتمعات المحلية المحرومة، لا سيما النساء والأطفال والفقراء وسكان الريف، نظراً لأنهم يستخدمون الموقد وأنواع الوقود الملوثة في منازلهم. ويؤثر تلوث الهواء تأثيراً بالغاً على الصحة، مما يؤثر بدوره على الإنتاجية والعمالة الطويلة الأجل، وبالتالي يدمر الفقر لدى هذه الفئات ويفاقم عدم المساواة في الدخل. وتتصف هذه الفئات المحرومة بأن لديها أقل قدرة على الوصول إلى فوائد الطاقة النظيفة.

٣٤ - وهناك حاجة إلى استثمارات عامة يكملها تمويل من القطاع الخاص من أجل وصول الجميع إلى الطاقة بالاقتزان مع تقبل الطاقة المتجددة. ولتجنب تكاليف التمويل المرتفعة التي تفرضها مصالح القطاع الخاص، ينبغي النظر في حلول للشراكة بين القطاعين العام والخاص لإيجاد حلول للطاقة وتوفيرها بأسعار معقولة للجميع.

٣٥ - ويمكن أن تسهم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها من خلال تمكين وصول قطاعات المجتمع المحرومة إلى المعلومات والمعارف والخدمات، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والفتيات وسكان الريف؛ وعلى سبيل المثال، تمكن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأشخاص الذين لديهم صعوبة في الحركة من العمل عن بُعد. وتتيح الهواتف المحمولة عرضة الحزمة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مما يشكل أداة لتوفير هذه الخدمات

(٣٤) African Union Commission, Maputo Plan of Action 2016-2030 (2016).

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لأفريقيا لعام ٢٠١٦: تسريع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا (٢٠١٦).

(٣٦) انظر - www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org/ecosoc/files/files/en/2017doc/2017_ecosoc_special_meeting_proposal-3ADI%2B.pdf

للجميع. وتتيح برامج تحويل الأموال، مثل خدمة M-Pesa في كينيا، للمستخدمين إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية، مما يساهم في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.

٣٦ - وينبغي للبلدان أن تضع سياسات وأن توفر حوافز اقتصادية لتعزيز ابتكارات تنشئ الأسواق وتنتج تكنولوجيات ميسورة التكلفة. وهذا لا يساعد في التغلب على الفجوة الرقمية فقط ولكن أيضا في خلق فرص عمل جديدة وتحسين ظروف المعيشة في نهاية المطاف. وقد ترغب البلدان أيضا في تطوير بيئة مواتية للخدمات الرقمية لتحقيق الازدهار ولجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول الجميع. وينبغي للبلدان أيضا أن تضع سياسات لتكييف نظمها التعليمية مع أسواق العمل المتغيرة وتشجيع التدريب على المهارات الرقمية للجميع بأسعار معقولة. ويمكن الاستفادة من الخبرات المحلية في الحالات التي تفتقر فيها الحكومة إلى الموارد العامة. وبالمثل، يمكن تهيئة بيئة تمكينية للاستفادة من استثمارات القطاع الخاص التي توفر الخدمات العامة وتخلق الشروط المناسبة للمنافسة والابتكار.

جيم - تحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا

٣٧ - أثبتت نظم الحماية الاجتماعية المنفذة ذات التصميم الجيد أنها تتصف بالفعالية في الحد من الفقر وعدم المساواة. فهي تحمي السكان الذين يعيشون في حالة فقر وضعف من خلال تمكينهم من التخفيف من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أو التكيف معها، كما أنها تعمل على تعزيز القدرة البشرية والإنتاجية. وفي البلدان المرتفعة الدخل، فإن نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي للأطفال والأشخاص في سن العمل وكبار السن، أدت إلى انخفاض مستويات الفقر وعدم المساواة بمقدار النصف تقريبا^(٣٧). وفي الاقتصادات النامية، تشهد برامج التحويلات الاجتماعية توسعا سريعا، نظرا لما لها من آثار فورية على الفقر وعدم المساواة. كما أنها تحمي المتأثرين سلبا بالأحداث المناخية المتطرفة أو بالتدهور التدريجي للبيئة.

٣٨ - وفي العقد الماضي، قام العديد من البلدان بإقامة أو تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية. ومع ذلك، فإن ارتفاع معدل انتشار العمل غير الرسمي يفرض عددا من التحديات في توسيع نطاق التغطية، لا سيما في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، فإن ٤٥ في المائة فقط من سكان العالم مشمولون باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، في حين أن التغطية الكاملة باستحقاقات الضمان الاجتماعي لا تتوفر إلا لـ ٢٩ في المائة^(٣٨). كما يوجد تفاوت كبير في التغطية عبر المناطق وبين المناطق الحضرية والريفية. وبينما يفتقر ٥٦ في المائة من سكان المناطق الريفية في العالم إلى التغطية الصحية، فإن هذه النسبة لا تتجاوز ٢٢ في المائة في المناطق الحضرية. وفي أفريقيا، وعلى الرغم من الجهود المختلفة، لا تتوفر التغطية سوى لـ ١٨ في المائة من السكان مقارنة بـ ٨٤ في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى، و ٦٨ في المائة في أمريكا اللاتينية و ٣٩ في المائة في آسيا والمحيط الهادئ. وفي الآونة الأخيرة، حققت

(٣٧) منظمة العمل الدولية، "الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في خطة عمل ما بعد عام ٢٠١٥: الأهداف والمؤشرات"، إحاطة عن سياسة الحماية الاجتماعية للجميع، الرقم ١ (٢٠١٤).

(٣٨) منظمة العمل الدولية، الآفاق الاجتماعية للعمالة في العالم ٢٠١٨: التحضير المقترن بفرص العمل (جنيف، ٢٠١٨).

بعض البلدان، بما فيها بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكابو فيردي وليسوتو وموريشيوس وناميبيا، التغطية الشاملة بمعاش الشيخوخة للجميع^(٣٩).

نحو توفير الحماية الاجتماعية للجميع طوال دورة الحياة

٣٩ - من الناحية التاريخية، جرى التوسع في نظم الحماية الاجتماعية في البلدان النامية على أساس متسلسل، بدءاً من المخططات القائمة بذاتها لمواجهة إصابات العمل، ثم معاشات الشيخوخة، واستحقاقات العجز والورثة، يليها مخططات تغطية المرض، والصحة، والأمومة، ثم في وقت لاحق، استحقاقات الأطفال والأسر واستحقاقات البطالة. وتحركت البلدان لتقوية الروابط بين البرامج المختلفة بشكل تدريجي. كما نفذ العديد من البلدان النامية تدابير للحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج للتحويلات النقدية، كجزء من الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر والضعف وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وتحاول بلدان كثيرة، في سعيها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، أن تعزز أو أن تضع سياسات ونظم للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً ضمن سياقها الوطني، بهدف تحقيق التغطية الشاملة للجميع تدريجياً.

٤٠ - وهناك حاجة إلى تبسيط نظم الحماية الاجتماعية القائمة، بما في ذلك من خلال إدماج خطط المساعدة الاجتماعية الموجهة، والتي غالباً ما تكون مؤقتة، كجزء من الحماية الاجتماعية الشاملة أو كعنصر مكمل لها. ويمكن القيام بذلك بالجمع بين المخططات والاستحقاقات غير القائمة على الاشتراكات والممولة من الضرائب، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية^(٤٠). وينبغي طرح السياسات والتدابير لبناء حماية اجتماعية شاملة للجميع توفر الحماية للناس طوال دورة حياتهم، من الطفولة وعبر سن العمل وحتى الشيخوخة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير، بشكل مثالي، بدلات الأسرة والطفل، والحماية الاجتماعية للصحة، واستحقاقات البطالة، ومعاشات الشيخوخة، واستحقاقات إصابات العمل.

٤١ - ولضمان حد أدنى من الضمان الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع طوال حياتهم، تدعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الحكومات الوطنية في تصميم وتنفيذ حدود دنيا للحماية الاجتماعية المحددة وطنياً^(٤١). وتهدف الحدود الدنيا إلى تغطية أولئك الذين تخلفوا عن الركب، بما في ذلك العمال الذين يعيشون في فقر أو يعملون في أعمال محفوفة بالمخاطر والهشاشة.

دمج الضمان الاجتماعي وسياسات العمالة والتنمية

٤٢ - أصبحت الحماية الاجتماعية بشكل متزايد جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وعدم المساواة. ويجب أن تكون سياسات الحماية الاجتماعية جزءاً من إطار واسع للسياسات الاجتماعية يشمل الاستثمارات في البنية التحتية المادية والاجتماعية، وتعزيز التغطية الشاملة للخدمات الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي والثانوي الجيد، وسياسات وتشريعات العمل الشاملة للجميع، وإنفاذ الحقوق الأساسية. وهناك حاجة إلى تشريع شامل لتوفير الضمان الاجتماعي، وزيادة الأجور

(٣٩) منظمة العمل الدولية، تقرير الحماية الاجتماعية في العالم ٢٠١٧-٢٠١٩: الحماية الاجتماعية للجميع بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة (جنيف، ٢٠١٧).

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) منظمة العمل الدولية "توصيات الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)"، وهي توفر الإرشادات للحكومات الوطنية حول إنشاء حدود دنيا وطنية للحماية الاجتماعية لجميع المحتاجين.

اللائقة، وحماية حرية تكوين الجمعيات، وتعزيز المؤسسات المستدامة. وهناك حاجة إلى سياسات جديدة تعزز فرص العمل اللائق للشباب في عصر التغيرات التقنية السريعة، بما في ذلك تشجيع ريادة الأعمال للشباب وحماية الحقوق في العمل. ويمكن للجمع بين سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة والعمالة أن يساعد كافة الناس على التمتع بأمن الدخل طوال حياتهم.

٤٣ - وقد تطورت بعض برامج التحويلات النقدية لتشمل عنصراً لتعزيز القدرة الإنتاجية للمستفيدين، بحيث يمكن أن يكونوا مكتفين ذاتياً. وبلغ إجمالي الإقراض السنوي لمجموعة البنك الدولي في حافظة الحماية الاجتماعية وفرص العمل^(٤٢) ١٤,٦٧ بليون دولار، مع تقديم قروض بقيمة ١٠,٢ بليون دولار في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية، مستهدفة أفقر بلدان العالم (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٨). وتدعم هذه الموارد برامج شبكات الأمان، بما في ذلك التحويلات النقدية والأشغال العامة وبرامج التغذية المدرسية.

٤٤ - ولمعالجة أوجه التفاوت بين الحضر والريف، يكتسي أهمية بالغة تحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، حيث يمكن لهذه الحماية أن تسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ البرامج المتعلقة، مثلاً، بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة والقضاء على الفقر والتنمية الريفية وبناء القدرة على الصمود. ويعتبر تعزيز القدرة الإنتاجية لدى صغار المزارعين من النساء والرجال، ومجتمعات الصيادين، والمجتمعات المعتمدة على الغابات، بمثابة استراتيجية أساسية لتحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة بالحد من الفقر، والتحول الريفي، والنمو الشامل للجميع. وتلعب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في خلق بيئة اقتصادية مواتية وفي معالجة الحواجز التي تمنع وصول الذين يعيشون في المناطق الريفية إلى الحماية الاجتماعية الكافية. وفي الصين، وعملاً على الدمج بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي المجزأة، تم في عام ١٩٩٩ إنشاء نظام للمساعدة الاجتماعية الحضرية أو للحد الأدنى من الضمان الحي (يُعرف باسم *dibao*)، وتلاه نظام مماثل للمناطق الريفية في عام ٢٠٠٧. وتخطط الصين لمواصلة تحسين نظام الحماية الاجتماعية من خلال تقليل أوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية وجعله أكثر شمولاً للجميع.

دال - معالجة الفجوة في الأجور والعمالة الهشة تعزيزاً للعمل اللائق للجميع

٤٥ - يتمثل أحد المحركات الرئيسية لتزايد عدم المساواة في اتساع الفجوة في الأجور بين العاملين، ولا سيما بين الـ ١ في المائة الأعلى أجرى وبقية العاملين، وانخفاض حصة الأجور في الدخل الوطني^(٤٣). وقد وصلت حصة اليد العاملة من الدخل الوطني إلى أدنى مستوياتها خلال ٥٠ عاماً في عام ٢٠٠٨ في الاقتصادات المتقدمة، كما انخفضت أيضاً في الاقتصادات النامية الناشئة منذ أوائل التسعينات. وقد كان الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة مدفوعاً بتناقص طويل الأجل في الوظائف ذات المهارات المتوسطة نتيجة للأتمتة وعمليات نقل المؤسسات إلى الخارج، والتي تسببت في تشريد العمال ذوي المهارات المتوسطة والتحول إلى وظائف منخفضة الأجور^(٤٤). أدى انخفاض الدخل الذي يجنيه العمال ذوو المهارات المتوسطة من عملهم، إلى جانب زيادة العمالة الهشة (ذات الأجور المنخفضة وغير القياسية

(٤٢) البنك الدولي، القدرة على الصمود والإنصاف والفرص: استراتيجية البنك الدولي للحماية الاجتماعية والعمل (٢٠١٢-٢٠٢٢) (٢٠١٢).

(٤٣) Mai Chi Dao and others, "Drivers of declining labor share of income", IMF Blog, 12 April 2017.

(٤٤) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٨: صعود الدورة والتغير الاجتماعي (واشنطن العاصمة، ٢٠١٨).

والخطرة)، إلى زيادة عدم المساواة في الدخل عبر المناطق. وعلاوة على ذلك، انصبت المكاسب في الإنتاجية إلى حد كبير في رأس المال الذي تميل ملكيته إلى التركيز في الفئات العليا لتوزيع الدخل.

٤٦ - وهناك نقاش يجري حالياً حول أسباب الانخفاض. ويمكن أن يُعزى حوالي نصف الانخفاض في حصة اليد العاملة إلى تأثير التكنولوجيا في الاقتصادات المتقدمة. أما في الاقتصادات الناشئة فإن المحرك الرئيسي هو التكامل المالي، وتليه سياسات العمالة وسوق العمل، ولا سيما انخفاض معدلات ضريبة الدخل على الشركات وضعف قوة العمال في التفاوض الجماعي، والتغيرات في قوانين السوق التي أدت إلى زيادة في العمل غير القياسي^(٤٥). ووجدت دراسة أخرى^(٤٦) أن التغيرات في القوة التفاوضية تفسّر أكثر من نصف الانخفاض في حصة اليد العاملة في البلدان الـ ١٤ في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٧ - كما توصل المؤتمر الذي عقده منظمة العمل الدولية والمفوضية الأوروبية في أيار/مايو ٢٠١٨ حول موضوع "العلاقات الصناعية في أوروبا: تعزيز المساواة في العمل والتقارب بين البلدان؟" إلى نتائج مماثلة: فقد شهدت البلدان التي لديها علاقات صناعية أكثر صلابة قدرأ أقل من عدم المساواة ومؤشرات عمالية واجتماعية أفضل، في حين أن البلدان التي لديها علاقات صناعية ضعيفة شهدت زيادة في عدم المساواة في الدخل وتراجعاً في المؤشرات الاجتماعية. وتؤكد هذه النتائج أن العلاقات الصناعية القوية - أي العلاقة القائمة داخل المجال الإنتاجي بين أصحاب العمل وموظفيهم والنقابة التي تمثلهم - لا تفضي إلى انخفاض ديناميات سوق العمل والنتائج الاجتماعية الاقتصادية. وتشمل الآليات الرئيسية التي تم تحديدها لتيسير تحسين ظروف العمل والمعيشة دون التضحية بكفاءة سوق العمل، الحوار الاجتماعي وتطوير مؤسسات العلاقات الصناعية الوطنية والاتفاقات الجماعية.

٤٨ - وهناك حاجة إلى تعزيز سياسات ومؤسسات سوق العمل، مع مراعاة الظروف المحددة التي يواجهها كل بلد، بما في ذلك مستوى التنمية، ومدى التراجع في حصة اليد العاملة، ومحركاته الرئيسية، وتدابير الحماية الاجتماعية القائمة. ويمكن لصناع السياسات، على سبيل المثال، وضع استراتيجيات شاملة لمساعدة العمال بشكل أفضل على التعامل مع التغيرات من خلال تعزيز المهارات والاستثمار في التعليم والتعلم مدى الحياة؛ وتسهيل إعادة توزيع العمال المسرحين على وظائف جديدة، وتعزيز قوة العمال التفاوضية؛ وتعزيز السياسات لتحقيق النمو الشامل للجميع.

٤٩ - ويتعين أيضاً معالجة المستويات المتزايدة من العمالة الهشة. فالعمالة المتدنية الأجور وغير القياسية والخطرة هي المحرك الرئيسي لتزايد عدم المساواة داخل البلدان في العديد من المناطق. ولا تزال العمالة الهشة واسعة الانتشار في البلدان النامية، ولكنها أيضاً آخذة في التزايد في البلدان المتقدمة. وفي عام ٢٠١٧، كان هناك في العالم ككل ١,٤ بليون عامل يعملون ضمن عمالة هشة. وفي البلدان

(٤٥) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧: البحث عن النمو المستدام، الانتعاش القصير الأجل والتحديات الطويلة الأجل (واشنطن العاصمة، ٢٠١٧). انظر أيضاً الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم"، إحاطة شهرية، رقم ١١٣، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، متاحة في https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/wesp_mb113.pdf.

(٤٦) Özlem Onaran and Alexander Guschanski, "What drives the four decades-long decline in labour's share of income?" Greenwich Political Economy Research Centre, University of Greenwich Policy Brief No. PB22-2018 (2018).

النامية، تؤثر العمالة الهشة على ثلاثة من كل أربعة عمال، ومن المتوقع أن يظل العمال الذين يعيشون في فقر مدقع يمثلون ٤٠ في المائة من جميع العاملين في ٢٠١٨^(٤٧).

٥٠ - ويعمل أكثر من ثلاثة أرباع الشباب العاملين في أعمال غير رسمية تفتقر إلى الحماية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يعيش ١٦٠ مليون شاب عامل في جميع أنحاء العالم في فقر^(٤٨). وأدى ارتفاع مستوى البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب على مستوى العالم (١٣ في المائة في عام ٢٠١٧) إلى تركيزات عالية من العمال الشباب في أعمال غير رسمية وغير آمنة وقصيرة الأجل وخطيرة. كما انخفضت نسبة الشباب في القوى العاملة في جميع المناطق بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، ولكن منطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٤٩) شهدت أكبر انخفاض. وتؤدي هذه العوامل إلى استمرار توسيع عدم المساواة على مدار حياتهم^(٥٠). ويلعب التأمين ضد البطالة، بتكلفة متواضعة نسبياً في البلدان المتوسطة الدخل، دوراً كبيراً في تأمين الدخل لهم أثناء بحثهم عن عمل جديد، وبالتالي تفادي إفقارهم. ومع ذلك، يجب تعزيز التدابير الوقائية، بما في ذلك تعزيز التشريعات واللوائح والسياسات والمبادئ التوجيهية بشأن سلامة العمل؛ وتوسيع الحماية القانونية لتغطية العمال في القطاع غير الرسمي؛ وتحسين البيانات والتحليلات في هذا المجال.

٥١ - ومن المتوقع أن تكون الوظائف في قطاع الخدمات المحرك الرئيسي لنمو العمالة في المستقبل، مع استمرار انخفاض العمالة في الزراعة والتصنيع^(٥١). ونظراً لأن العمالة الهشة وغير الرسمية سائدة في كل من الزراعة وخدمات السوق، فإن التحولات المتوقعة في العمالة في مختلف القطاعات قد تكون قدرتها محدودة على خفض النقص في فرص العمل اللائق. وعلى هذا فإن من الأهمية بمكان أن تكون مصحوبة بجهود سياسية قوية لتعزيز جودة العمل والإنتاجية في قطاع الخدمات.

٥٢ - وينبغي للحكومات أن تستثمر في القدرات الإنتاجية، وأن تروج لإيجاد فرص العمل اللائق وريادة الأعمال وأن تشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلى نموها، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية والبنى التحتية المادية والاجتماعية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعليها أيضاً أن تضمن تكافؤ الفرص والمساواة في الوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة وإلى التدريب على المهارات والتدريب المهني والتعليم المستمر. وتحسباً لزيادة أثر التقدم التكنولوجي في المستقبل، ينبغي وضع سياسات لتعزيز تعميق المهارات بحيث يكون العمال مهنيين لسوق العمل المتغيرة بسرعة. وينبغي أن تشمل هذه السياسات الاستفادة من القطاعات ذات الإنتاجية العالية، والانتقال التدريجي من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، وربط النمو الحقيقي للأجور بنمو الإنتاجية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الحماية الاجتماعية، بما في ذلك زيادة إمكانية الحصول على رعاية الأطفال والرعاية الطويلة الأجل لكبار السن.

(٤٧) منظمة العمل الدولية، الآفاق الاجتماعية للعمالة في العالم ٢٠١٨.

(٤٨) منظمة العمل الدولية، اتجاهات عمالة الشباب في العالم ٢٠١٧: المسارات إلى مستقبل عمل أفضل (جنيف، ٢٠١٧).

(٤٩) "عدم المساواة في آسيا والمحيط الهادئ في عصر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

(٥٠) منظمة العمل الدولية، "السلامة والصحة في العمل: لماذا يُعتبر الشباب معرضين للمخاطر؟" قصص معلومات منظمة

العمل الدولية، نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(٥١) منظمة العمل الدولية، الآفاق الاجتماعية للعمالة في العالم ٢٠١٨.

رابعاً - المسائل المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والخمسين

٥٣ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦/٢٠١٦، أن يكون الموضوع ذو الأولوية لدورة الاستعراض والسياسات للجنة التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ هو "استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع". ويجري التركيز فيما يلي على أعمال اللجنة في دورتها السادسة والخمسين بشأن هذا الموضوع ذي الأولوية وكذلك بشأن الابتكار والترابط الشبكي من أجل تعزيز المجتمعات القادرة على الصمود.

ألف - موضوع الأولوية

استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

التقدم المحرز في القضاء على الفقر

٥٤ - على الصعيد العالمي، تحقق إنجاز هام في مجال الحد من الفقر، حيث تم إخراج ١,١ بليون شخص من دائرة الفقر المدقع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣. بيد أن التقدم كان متفاوتاً عبر المناطق، وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبطأ تقدم، حيث لم تزد نسبة انخفاض الفقر المدقع عن ١٣ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، مما يعني أن ٣٩٠,٢ مليون شخص، في عام ٢٠١٣، كانوا لا يزالون يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم. ولا يزال الفقر المدقع مرتفعاً أيضاً في أقل البلدان نمواً، حيث أن أكثر من نصف مجموع سكان تلك البلدان (حوالي ٤٠٠ مليون شخص) كانوا في عام ٢٠١٣ لا يزالون يعيشون في فقر مدقع (انظر E/CN.5/2018/3).

٥٥ - وخلال الفترة نفسها، تم خفض معدل الفقر المدقع بنسبة الثلثين على الأقل - من ٤٥ في المائة إلى ١٤,٧ في المائة - في جنوب آسيا. وقد انخفض بوتيرة أسرع بكثير في شرق آسيا والمحيط الهادئ، من ٦٠ في المائة إلى ٣,٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣. وكان التقدم في الصين محركاً رئيسياً للتقدم المحرز. كما نجحت منطقتان أخريان في خفض الفقر إلى أقل من ٥ في المائة: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٤,٩ في المائة) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢,٣ في المائة).

٥٦ - وفي البلدان المتقدمة النمو، ارتفع معدل الفقر النسبي. ففي الاتحاد الأوروبي، ارتفع معدل الفقر النسبي إلى ١٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ بعد فترة طويلة من الاستقرار على نسبة ١٦,٥ في المائة حتى عام ٢٠٠٨. وفي البلدان المرتفعة الدخل، يعتبر الأطفال والنساء هم الأكثر تأثراً بالفقر، إذ يعيش ما متوسطه ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الـ ١٨ في فقر نسبي.

استراتيجيات للقضاء على الفقر

٥٧ - لاحظت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والخمسين أن النمو الاقتصادي كان محركاً رئيسياً للحد من الفقر. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها من أن النمو وحده لا يكفي للقضاء على الفقر ما لم يكن شاملاً للجميع. وينبغي اتخاذ إجراءات لضمان التقدم السريع في تحقيق هذا الهدف لجميع الناس في أقل البلدان نمواً وفي جميع أنحاء أفريقيا. ويتعين أيضاً معالجة جيوب الفقر المتصاعدة في بعض البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتقدمة النمو. وعلى هذا، فإن القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ سيتطلب تحويلاً هيكلياً شاملاً ونمواً قوياً يقترن بخلق فرص العمل وتخفيض عدم المساواة. وفي

البلدان والمناطق التي حُفض فيها الفقر بنجاح، اقترن النمو الاقتصادي بزيادة كبيرة في حصة العمالة الصناعية وزيادته في حصة القيمة المضافة الصناعية في الاقتصاد.

٥٨ - ولاحظت اللجنة أيضاً أن القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلبان خلق العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع. وحثت اللجنة البلدان على ضمان الأخذ بسياسات سوق العمل النشطة، من أجل توفير العمل اللائق للأشخاص الذين يعيشون في فقر، وإعطاء العاملين حصة عادلة من المكاسب التي تتحقق من زيادة الإنتاجية نتيجة للتحويل الهيكلي والتجارة، وتسريع الجهود الرامية إلى التخلص من الحواجز التي تعترض سبيل الإدماج الاجتماعي، وإلى تعزيز المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع من قبل الناس الذين يعيشون في حالات الفقر والهشاشة.

٥٩ - وينبغي أن تعطي البلدان الأولوية للاستثمارات في رأس المال البشري والتنمية الريفية المتوازنة والبنية الأساسية لتعكس احتياجات المناطق الفقيرة والمحرومة. وينبغي أن تشمل هذه الاستثمارات التوسع في توفير خدمات التعليم والخدمات الصحية العالية الجودة، ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، والطاقة بأسعار معقولة، فضلاً عن بناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. ويتطلب القضاء على الفقر بشكل مستدام أن يحصل الجيل الحالي من الأطفال والشباب على التعليم والمهارات اللازمة لمنع وقوعهم في براثن الفقر في المستقبل. ويستلزم ذلك تأمين حصول الجميع على التعليم الابتدائي والثانوي، ولا سيما الأطفال والشباب المحرومون والضعفاء.

٦٠ - وللحد من الفقر ومكافحة عدم المساواة، ينبغي للبلدان أن تسعى إلى التوسع تدريجياً في الحماية الاجتماعية الشاملة والتغطية الصحية الشاملة. ويجب على الحكومات أيضاً تنفيذ سياسات لإزالة العقبات التي تعترض الإدماج المالي، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب والجماعات المحرومة الأخرى. ويتطلب تنفيذ الحلول المالية المبتكرة والشاملة للجميع وجود قيادة استباقية وتنسيق وجهت متواصل من جانب الحكومات والقطاع الخاص والشركاء في التنمية والمستهلكين.

٦١ - وأكدت اللجنة أنه ينبغي حشد الموارد المحلية الكافية وإنفاقها بفعالية لتعزيز النمو الشامل للجميع والمستدام. كما ينبغي أن تتناول البلدان السياسات والإدارة الضريبية، والإدارة الرشيدة، ومستويات عالية من العمل غير الرسمي. وفي هذا الصدد، عمدت البلدان النامية إلى تكثيف جهودها لتعبئة الموارد المحلية؛ وخلال السنوات الأخيرة، أخذت الإيرادات المحلية في الازدياد في العديد من البلدان الأفريقية، مع استمرار إيرادات الضرائب كأهم مصدر للتمويل المحلي. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، وتخفيف عبء الديون، والمعونة لأغراض التجارة، وأموال المنظمات الخيرية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، كلها على درجة بالغة من الأهمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٦٢ - وأكدت اللجنة أيضاً أنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع، ينبغي أن يكون الالتزام بعدم تخلف أحد عن الركب هو المبدأ التوجيهي لجميع مستويات الحكومة. ويتطلب ذلك تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وتمكينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

باء - المسألة الناشئة

نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود - الابتكار والترابط الشبكي من أجل التنمية الاجتماعية

٦٣ - ناقشت اللجنة المسألة الناشئة المتمثلة في الابتكار والترابط الشبكي من أجل التنمية الاجتماعية. وأشارت إلى أن بناء مجتمع مستدام قادر على الصمود يتطلب تزويد الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية بالقدرة على توقع المخاطر وتقليل أثارها السلبية والانتعاش منها والنهوض من الصعوبات والأزمات ومواصلة العمل والنمو. كما لاحظت أنه، مع تعرض المجتمعات لتغيرات عميقة ودائمة، يتعين على جميع أعضاء المجتمع أن يدركوا الفرص والتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة والترابط الشبكي. وينبغي تعزيز القدرة الوطنية لتعظيم الفوائد والحد من المخاطر وحماية المتأثرين سلباً، وذلك بإعطائها الأولوية في السياسات الاجتماعية الوطنية والإقليمية، بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية والتنسيق فيما بينها.

٦٤ - وناقشت اللجنة واقع أن الكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها الإنسان تؤثر بشكل غير متناسب على قطاعات المجتمع الضعيفة التي تعتمد سبل عيشها أساساً على الموارد الطبيعية في المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية. ويعتبر تحقيق بيئة مواتية للإدماج الاجتماعي الاقتصادي وللتدخلات العارفة بالمخاطر ولتمكين الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك صغار المزارعين والرعاة والصيدون والمجتمعات المعتمدة على الغابات، أمراً أساسياً للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة القادرة على الصمود. ويمثل النهج الاستباقي لإدارة المخاطر، بدلاً من مجرد رد الفعل على الكوارث أو الأزمات عند وقوعها، تحولاً مبتكراً في منظومة المفاهيم يمكن صغار المنتجين الأسريين من توقع المخاطر بشكل أفضل ومنعها والحد منها والصمود أمام الصدمات أو التعافي منها والتكيف معها.

الترابط الشبكي

٦٥ - تناولت اللجنة الموضوع المتمثل في أن التكنولوجيات تتيح توسيع الترابط الشبكي بين المناطق والمدن والقرى والناس. وقد شهد العقد الماضي نمواً مطرداً في إتاحة الاتصالات، يقوده نمو الاتصالات الهاتفية الخلوية المتنقلة، كما شهد بعد ذلك نمواً في الحزمة العريضة المتنقلة. وقد غيرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، بما في ذلك إنترنت الأشياء، وتحليلات البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، كيفية عمل المجتمعات، لا سيما في مجالات مثل التصنيع والزراعة الدقيقة والحكم والتعليم والرعاية الصحية والمدن الذكية والنقل الذكي. ولا تربط إنترنت الأشياء بين الأشخاص والمنظمات وموارد المعلومات فحسب، بل كذلك بين الأشياء المزودة بإمكانيات تحسس المعلومات الرقمية وتجهيزها ونقلها. وتستخلص تحليلات البيانات الضخمة المعارف المفيدة من تدفقات المعلومات الرقمية وهي بذلك تمكن الأشخاص من فهم قرارات الإدارة والسياسات والتنبؤ بها وتحسينها بشكل أفضل. وتستطيع البنى السحابية وغيرها من البنى التي تمكن من تقديم خدمات الحوسبة المرنة عند الطلب عبر الإنترنت، أن تخفف التكاليف الثابتة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يفيد المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما سيساعد الذكاء الاصطناعي الإنسان على اتخاذ قرارات أفضل بالجمع بين المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر المختلفة. ولكي تتوصل برامج الذكاء الاصطناعي إلى

وضع تحليلات وصنع قرارات أفضل، فإن الأهداف المتبعة والبيانات الحالية التي ستستخدم يجب أن تكون مصممة بعناية، بحيث يمكن زيادة القدرات البشرية لتحقيق النتائج المرجوة^(٥٢).

٦٦ - ويوفر الترابط الشبكي الرقمي للناس ليس فقط إمكانية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات، بل كذلك القدرة على التعاون دون التأثير بمحدودية الأماكن. ومع تركيب نظم النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستستفيد المجتمعات الريفية من الوصول إلى الأسواق والائتمان والعمل اللائق. ومن شأن الارتباط الرقمي، كما في التجارة الإلكترونية مثلاً، أن يعزز الاقتصادات المحلية، ويخلق فرص عمل جديدة، ويحد من الفقر وعدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية. وللتأكد من حصول الجميع على فوائد التكنولوجيا ومن عمل التكنولوجيا بشكل أفضل في السياقات المحلية، يجب صياغة سياسات تمكن من الرقمنة الشاملة، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية. وينبغي توفير التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، بدءاً بالأطفال في سن الدراسة، حتى يتمكن جميع المواطنين، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، من الاستفادة من مزايا التكنولوجيا بفعالية. ولدى الصين عدة أمثلة عن الممارسات الفاضلة والنهج المبتكرة التي حفزت الاقتصادات المحلية وأفادت السكان^(٥٣).

خامساً - النتائج والتوصيات

٦٧ - يعتبر التصدي لعدم المساواة بجميع أبعاده أمراً ضرورياً للقضاء على الفقر، والنهوض بالتقدم الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن التفاوت في الدخل في العالم أخذ في الانخفاض، فإن عدم المساواة في الدخل داخل البلدان لا يزال مستمراً بل زاد في العديد من البلدان، مع أن هناك تبايناً فيما بين المناطق وضمنها. وفي حين أن مستوى عدم المساواة لا يزال مرتفعاً، فقد نجح العديد من البلدان في الحد من التفاوت في الدخل وفي غير الدخل. ويجب أن تتعلم الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من تجربة تلك البلدان وأن تعتمد المزيج الصحيح من السياسات التي أثبتت فعاليتها في أماكن أخرى، مع مراعاة سياقاتها الوطنية الفريدة.

٦٨ - وإحراز مزيد من التقدم صوب تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قد تود الجمعية العامة النظر في التوصيات التالية:

(أ) لمعالجة عدم المساواة بجميع أبعاده، ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد مزيجاً ملائماً من السياسات، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية وسياسات العمالة وسوق العمل والحماية الاجتماعية، وذلك لتشجيع النمو الشامل والحد من عدم التكافؤ في الفرص والوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، ينبغي لصناع السياسات أن يضمنوا التآزر بين تلك السياسات وأن يعززوا الانساق والتكامل بين استراتيجيات القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والسياسات القطاعية الأخرى؛

(٥٢) Daniel M. West and John R. Allen, "How artificial intelligence is transforming the world", Brookings, 24 April 2018.

(٥٣) انظر <https://www.un.org/development/desa/dspd/united-nations-commission-for-social-development-csocd-social-policy-and-development-division/csocd56/chairs-summaries.html>

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ نظاماً للحماية الاجتماعية الشاملة والملائمة وطنياً، وحدوداً دنياً لهذه الحماية، بما في ذلك من خلال توحيد نظم/برامج الحماية الاجتماعية المجزأة، وضمان أن تكون هذه البرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية والإعاقة، وأن توسع نطاق تغطيتها تدريجياً لتشمل جميع الناس طوال دورة حياتهم؛

(ج) للتصدي للتحديات التي يواجهها العاملون في أعمال غير رسمية أو هشّة، ينبغي للدول الأعضاء أن تستثمر في إيجاد المزيد من فرص العمل اللائق وتعزيز القدرات الإنتاجية للناس، وعليها أن تعزز مؤسسات العمال وسياسات العمالة وسوق العمل، بما في ذلك سياسات العمل اللائق والأجر اللائق، مع مراعاة الظروف المحددة لكل بلد، كما ينبغي أن تعزز الشراكة الوثيقة مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(د) للتمكن من تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، ينبغي لصناع السياسات والهيئات الناظمة أن تعمل معاً لتمكين الناس من الوصول بتكلفة ميسورة إلى هذه التكنولوجيات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الرقمية، من خلال شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص على مستويات متعددة من أجل النهوض بالاستثمار في البنية التحتية والتدريب، ميسراً بالتعاون بين القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية للتكيف مع التغير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(هـ) يشجّع المجتمع الدولي وشركاء التنمية على دعم الحكومات في تصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية المناسبة وطنياً، بما في ذلك الحدود الدنيا لها، مع مراعاة ظروفها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع نطاق الدعم لتهيئة بيئة مواتية لفرص إدراج الدخل، لا سيما في المناطق الريفية، مع العمل في الوقت نفسه على توسيع برامج التأمين الاجتماعي.